العراق
في جدل الديمقراطية والتقدم العربي

تناول العديد من المثقفين العرب موضوعة جدل الديمقراطية والتقدم في الأقطار العربية من خلال تحليل سياسات الايديولوجيات الشمولية التي سيطرت على الفكر العربي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، التي ذهب منظّروها جميعاً الى أن الديمقراطية العربية هي منعطف التحولات الكبير للمجتمع العربي، دون أن يقوم اي واحد منهم أو أحزابهم التي يمثلونها بتقديم المنهجية الفكرية السليمة لإخراج الديمقراطية من إطارها الاسطوري لكي يصاغ على اساسها مشروع النهضة المنشودة لتقدم مجتمعات الأقطار العربية.

ابراهيم الداقوقي

وقد شعر عدد من الباحثين العرب بمسؤوليتهم الاجتماعية والفكرية عن ضرورة تأسيس مشروع للتنظير التأسيسي للمبادىء الديمقراطية الملائمة للمجتمعات العربية وآليات تطبيقها فيها، فكان ميلاد (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية) كمؤسسة وثقافية تطوعية رائدة في تكسوز دبلندن في صيف عام (1990).

وتحمل هذه المسؤولية باحثان عربيان معروفان بالرصانة الفكرية هما علي خليفة الكواري ورغيد كاظم الصلح اللذان جعلا من هذه المؤسسة (ورشة عمل للتعزيز العلمي الديمقراطية في البلاد العربية) ولعقد الندوات منذ صيف عام (1991) (لبحث اشكاليات الحركات والأحزاب في البلدان العربية مع الديمقراطية، واشكالية الديمقراطية مع بعض متطلبات ممارستها من قبل تلك الأحزاب والحركات) ومن ثم نشر الأوراق والنقاشات في كتاب مستقل ولاسيما بحوث ومناقشات الندوتين السادسة (الحركات الإسلامية والديمقراطية) والسابعة (الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والخاوف المتبادلة) اللتين تحظيان بأهمية متميزة من حيث عدد وأهمية الباحثين والمتحاورين من جهة والبحوث المتميزة بالصراحة والشجاعة والتحليل الموضوعي، من جهة أخرى.

وكان الباحث الأول والشجاع الذي تناول جدل الديمقراطية والتقدم في الوطن العربي بالنقد الموضوعي، هو الكاتب اليساري السوري جورج طرابيشي في اطروحته (الايديولوجية الثورية واستحالة الديمقراطية) التي قدمها الى ندوة (الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية) عام (1997). لكنه فيها الطرابيشي "ان الثورية والديمقراطية فكرتان لا تلتقيان على الاطلاق". ولذلك، فان الطرابيشي، الذي تحدث عن تجربته الذاتية مع التيار الماركسي، رفض أساطير الخلاص للايديولوجيات الشمولية- العربية والاشتراكية والاسلامية- التي "قتلت سياسيا واقتصاديا وثقافيا في كل تجاربها في أنحاء الوطن العربي والتي اغتالت الديمقراطية من خلال ممارسة العنف والتصفية للأعداء والاستئثار بالسلطة مع اقصاء قوى اجتماعية وسياسية عريضة عن الساحة السياسية".

وهو عندما يتحدث عن الايديولوجيات الثورية العربية ويرفض اساطيرها في الخلاص وأحلام يقظتها في إجراء التحولات من أجل التقدم والازدهار، للاستئثار بالسلطة مع اقصاء قوى اجتماعية وسياسية عريضة عن الساحة السياسية"

وهو عندما يتحدث عن الايديولوجيات الثورية العربية ويرفض اساطيرها في الخلاص وأحلام يقظتها في إجراء التحولات من أجل التقدم والازدهار، للاستئثار بالسلطة مع اقصاء قوى اجتماعية وسياسية عريضة عن الساحة السياسية"، فانه يعتبر العسكر للضباط، كأنه بذلك يحسر نظام الحكم السلطوي في العراق، الذي كان تجسيدا الكل هذه المثالب بعد أن قام صدام حسين بتحويل سلطة حزب البعث الحاكم الى سلطة شخصية (عائلية وعشائرية مع اقصاء الآخر نتيجة عدم الاعتراف بالوضع الاجتماعي للآخرين في دكتاتورية مشيئة تعتمد على خلق مجموعات منتفعة من خلال صعود طبقات تستخدم القومية العربية- رغم عدم إيمانها بها- لخدمة أهدافها، مما أدى الى خلق قيم ومفاهيم جديدة في المجتمع العراقي تقوم على النفعية والمصلحية الذاتية والانغلاق ورفض الآخر من غير طبقتها. كما أطلق النظام يد الأبناء والأقارب والخلان والمرتزقة وتلك الطبقة الصاعدة لتعيث بالبلاد ولتنهب وتغتصب وتسجن وتشرد وتقتل باسم الثورية والعروبة وحماية النظام. أما الاعلامي- الملفق- فقد طرد كليا من السياسة وأصبح معظمهم ذيلا تابعا أو موظفا لدى الدولة التي عهدت به الى البروفيسور- وهو اللقب العلمي الرفيع الذي منحته جامعة بغداد للدكتور علي صدام حسين- لكي يتصرف به ويصيره وقوته اليومي، باعتباره- اي علي- رئيس اتحاد الأدباء ونقيب الصحفيين ورئيس اللجنة الاولمبية ورئيس مؤسسة تلفزيون الشباب ورئيس تحرير صحيفة بابل التي كانت تجلد الوزراء وكبار موظفي الدولة بسوط نقد الاهانة والتحقير والتخلف، فقام بشطب اسم الصحافي وشاعر من عضوية اتحاد الأدباء العراقيين دفعة واحدة (أنهم مرتدون ومنحرفون عن خط الحزب والثورة) وسجن الاعلاميين بعد أن أشبعهم ركلا بالأقدام أو ضربا بالسياط، في سراديب اللجنة الاولمبية وغيرها. في حين غاب في تلك السجون الفكر العراقي العزيز السيد جاسم، ومات الجواهري الكبير والبياتي وبلند حيدر كمدا وقهرا في بلاد الغربة، بينما فقد نائب نقيب الصحفيين -أي نائب عدي- ذاكرته نتيجة التعذيب والاهانة في تلك السجون، وهو اليوم طريح الفراش في بيته.

جورج طرابيشي

برهان غليون

ولهذا أتهى الطرابيشي اطروحته بالقول: "فكاتب هذه السطور مارس مع كثيرين غيره -من أبناء جيله- اسطورة الخلاص الثورية، ولكنه مصمم في ختام رحلة العمر هذه، على الايمارس اسطورة الخلاص الديمقراطية، لأنها لغة طفلية، بقدر ما هي مثالية في قراءة العالم. ولحال أن الواقعية شرط لقراءة رشيدة" وذلك ليؤمن بأن مشكلة الخطاب الديمقراطي العربي تتجسد في عدم وجود المؤسسات الدستورية، كما ان المعارضة صورية وغير فعالة، إضافة الى أن الانتخابات غير حرة ومزيفة. وان كافة انظمة الحكم تقمصي الآخر ولا تعترف به.

في حين يتبرى باحث جريء آخر، في الندوة نفسها، للتصدي لإشكالية الديمقراطية في العالم العربي، هو الناشط العراقي في مجال الديمقراطية والخبير الاقتصادي الدولي الدكتور وليد خدوري، رئيس تحرير نشرة الشرق الأوسط للتحليلات الاقتصادية (MEES) الصادرة في قبرص، ولكن ليس من جانب فشل الديمقراطية لدى الثوريين العرب حسب، وإنما من خلال تفسير سبب ذلك الفشل الذي يعزوه الى: ان الحركات القومية كانت غير ديمقراطية، في ممارساتها الحزبية الداخلية- البينية- وكذلك في الحكم أثناء تسلم السلطة، نتيجة الانفصال المستمر ما بين الفكر والسياسة في الحركات القومية العربية وغياب الإطار النظري- الواقعي للأمور المحلية والاقليمية في بنية الفكر العربي، إضافة الى غياب الرؤية والصراحة، فعجزت عن بناء نظام اقتصادي ثابت ومستقر وناجح" بينما يعتقد الباحث الكواري الدكتور برهان غليون في تعليقه على اطروحة خدوري "ان الحركات القومية كانت غير ديمقراطية، لأن الممارسة التاريخية والسياسية دفعتها لأن تكون كذلك. والقصور بظروف الممارسة أولويات العمل الوطني، ولذلك فانها عجزت عن بناء دولة المؤسسات والنظام الاقتصادي الثابت والناجح، فقد بقيت السلطة التي ظهرت لقيادة تلك الحركات تحت قيادة سلطة شخصية".

غير أن الدكتور علي خليفة الكواري يرى بأن مشروعه يسعى لبلورة مدلول الديمقراطية وليس تعريفها "لأنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية، وربما لم يوجد في يوم من الايام ولن يوجد في المستقبل. فالديمقراطية مفهوم سياسي يؤشر في المجتمعات التي تجري ممارسة الديمقراطية فيها وتؤشر للمجتمعات فيه. ومن هنا، فان المشروع يسعى الى مقاربة المفهوم وليس الى تعريف الديمقراطية"، على نحو ما يقول غليون.

واليوم، نتساءل: كيف يمكن للعراقيين ان يقيموا اصرح الديمقراطية الدستورية التوفقية في العراق الجديد؟

قبل الإجابة على هذا السؤال المهم، أود ان أؤكد بدءا ان العراقيين -في الداخل والخارج- الذين قاسوا من الدكتاتورية والذل والاغتراب طيلة ثلاثة عقود متوالية، جديرون اليوم بالتمتع بالحرية وممارسة الديمقراطية على أوسع نطاق لصونهم أمام هذه العاصفة الهوجاء الدموية التي هبت على العراق في غفلة من الزمن، ولاسيما وان جميع أنواع الحليف السياسي العراقي قد أكدوا على ضرورة إقامة دولة المؤسسات الدستورية الديمقراطية في البلاد، من خلال وضع الدستور الدائم للجمهورية العراقية الفيدرالية والتمسك بعروة الوحدة الوطنية، مع الاحتكام إلى محكمة الدستور كقيد دستوري على حرية التشريع وجهة الفصل في الخلاف، لأن الأسس الرئيسية للنظام الديمقراطي تقوم على مبادىء متعارف عليها دستوريا: الشعب مصدر السلطات، ولا سيادة لفرد أو مجموعة من الأفراد على الشعب، والمساواة السياسية والقانونية بين المواطنين دون تمييز، مع منح المواطن حق الاعلام وممارسته بحرية- مع خصخصة وسائل الاعلام وعدم وضع الرقابة المسبقة على العملية الإعلامية، ومبدأ الفصل بين السلطات مع سيطرة أحكام القانون وشمول القضاء كل ما تطالبه أوجه الاختلاف والاعتراف بالتعددية وبتداول السلطة سلميا في انتخابات دورية حرة ونزيهة، شرط ان يتعلم الحاكمون كيفية الاعتذار للشعب عند ارتكاب الأخطاء.

وعندما يتم ارساء هذه المبادىء وتقوم المؤسسات الدستورية في البلاد يجب توفير الآليات التي تضع هذه المبادىء موضع التنفيذ للاقامة مجتمع مزدهر في مشروع حضاري ينعم به الجميع، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استطاع القابضون على السلطة ارخاء قبضتهم القوية والخانقة على الحكم لإشاعة مناخ صحي، وشروطه التي تتمثل في:

1. توفير السلام الاجتماعي لتهيئة المناخ لنشوء الطبقة الوسطى التي تعد الركيزة الاساسية للديمقراطية في بلادنا.
2. ممارسة الديمقراطية الشفافة والنقد الرزين بين الحكام والمحكومين بعيدا عن الثورية الغوغائية والكيل بمكيالين، وجعل النسبية أضباء الديمقراطية التي يجب أن تمارس بمرونة ووفق متطلبات الواقع.
3. تحقيق التنمية الحضارية (البشرية) بالاعتماد على القدرة الذاتية وتراكم الخبرات والموارد المتوفرة.
4. لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا إذا توفرت ممارستها من خلال إيمان السياسيين وقادة المجتمع المدني بأهميتها، ليس كعلاج لكل المشاكل وإنما كأسلوب في الحياة وفي النظرة إلى الآخر.
5. وضع الأمان المناسب في الوقت المناسب بعيدا عن العلاقات الشخصية أو الطائفية أو الدينية أو السياسية.
6. وضع الإطار القانوني- الاجتماعي لقيام مؤسسات المجتمع المدني (النقابات والاتحادات والجمعيات والروابط والوقفيات) لممارسة مختلف الصيغ الديمقراطية التي تخلق التراكم الحضاري والتفاعل مع الآخر بروح المودة والتقدير والحوار المتميز لحل القضايا الشائكة والخلافية.
7. ترسيخ قواعد الشفافية من خلال النقد والمحاسبة والمساءلة في الشؤون العامة التي تهم المواطنين.
8. يشكل استقلال النظام، فرصة ثمينة للعراقيين لوضع قيم حضارية جديدة لعراق الغد تحترم النفس والآخر، وتقدس العمل ومصداقية التعامل والعلاقات والمعاملات التي تلتقي عليها الأكثرية ويضفي عليها المجتمع رعايته.

بين الواقعين دون تمييز، مع منح المواطن حق الاعلام وممارسته بحرية- مع خصخصة وسائل الاعلام وعدم وضع الرقابة المسبقة على العملية الإعلامية، ومبدأ الفصل بين السلطات مع سيطرة أحكام القانون وشمول القضاء كل ما تطالبه أوجه الاختلاف والاعتراف بالتعددية وبتداول السلطة سلميا في انتخابات دورية حرة ونزيهة، شرط ان يتعلم الحاكمون كيفية الاعتذار للشعب عند ارتكاب الأخطاء.

وعندما يتم ارساء هذه المبادىء وتقوم المؤسسات الدستورية في البلاد يجب توفير الآليات التي تضع هذه المبادىء موضع التنفيذ للاقامة مجتمع مزدهر في مشروع حضاري ينعم به الجميع، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استطاع القابضون على السلطة ارخاء قبضتهم القوية والخانقة على الحكم لإشاعة مناخ صحي، وشروطه التي تتمثل في:

1. توفير السلام الاجتماعي لتهيئة المناخ لنشوء الطبقة الوسطى التي تعد الركيزة الاساسية للديمقراطية في بلادنا.
2. ممارسة الديمقراطية الشفافة والنقد الرزين بين الحكام والمحكومين بعيدا عن الثورية الغوغائية والكيل بمكيالين، وجعل النسبية أضباء الديمقراطية التي يجب أن تمارس بمرونة ووفق متطلبات الواقع.
3. تحقيق التنمية الحضارية (البشرية) بالاعتماد على القدرة الذاتية وتراكم الخبرات والموارد المتوفرة.
4. لا يمكن تحقيق الديمقراطية إلا إذا توفرت ممارستها من خلال إيمان السياسيين وقادة المجتمع المدني بأهميتها، ليس كعلاج لكل المشاكل وإنما كأسلوب في الحياة وفي النظرة إلى الآخر.
5. وضع الأمان المناسب في الوقت المناسب بعيدا عن العلاقات الشخصية أو الطائفية أو الدينية أو السياسية.
6. وضع الإطار القانوني- الاجتماعي لقيام مؤسسات المجتمع المدني (النقابات والاتحادات والجمعيات والروابط والوقفيات) لممارسة مختلف الصيغ الديمقراطية التي تخلق التراكم الحضاري والتفاعل مع الآخر بروح المودة والتقدير والحوار المتميز لحل القضايا الشائكة والخلافية.
7. ترسيخ قواعد الشفافية من خلال النقد والمحاسبة والمساءلة في الشؤون العامة التي تهم المواطنين.
8. يشكل استقلال النظام، فرصة ثمينة للعراقيين لوضع قيم حضارية جديدة لعراق الغد تحترم النفس والآخر، وتقدس العمل ومصداقية التعامل والعلاقات والمعاملات التي تلتقي عليها الأكثرية ويضفي عليها المجتمع رعايته.

الميتاأيديولوجيا- خطاب المفارقة
قراءة في (نهاية التاريخ)

محمد عطوان

آذت التغيرات الكبرى في ميزان القوى الدولية التي حدثت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدوافع موضوعية وتاريخية، وكذلك الانعطافة التي أحدثتها البيروسترويكا التي أطلقها ميخائيل غورباتشوف في الاتحاد السوفيتي السابق، دوراً كبيراً في ظهور اطروحات فكرية اصبحت مثار اهتمام التفكير الستراتيجي الغربي، نظراً لأهميتها القصوى في عالم ما بعد الحرب الباردة. ومن أهم تلك الاطروحات اطروحة (نهاية التاريخ) التي أطلقها المحلل الأمريكي، الياباني الأصل، فرانسيس فوكوياما، وفيها يرسم تصوره بأن النظام الرأسمالي- بوجهه السياسي والاجتماعي والاقتصادي- هو الأكثر مناسبة لحياة البشرية، ولعله سيكون النظام الأمثل في المستقبل

لقد عرف الفكر السياسي الغربي، منذ بيكون وديكارت، اهتماماً واضحاً بضبط الزمان من خلال إعادة قراءة تاريخه على أساس الانفصال والاتصال لتجاوز أزماته. وقد درج على ذلك حتى بات هذا من الصدائق المعترف بها للغرب، فهي التي أسهمت في تأسيس مدركاته الجماعية وحفظته من السقوط في فخاخ الإطلاقية والاطلوية والا نهائية.

يؤكد فوكوياما على مفهوم (الوعي) بوصفه مقدمة لتسبق الفرار في العالم المادي، اعتقاداً منه بأن الأفكار هي قوة مستقلة تتعدى قوانين الواقع المادي الموضوعي، بل هي- في تصوره- المصدر الوحيد للقوة. ولتستند كل حيج فوكوياما في ذلك إلى الخاطر الذي حفزته بعض الأفكار بمعزل عن حركة التاريخ، وهذا ما يجعل الواقع غالباً، يعكس صوراً متموجة ومتداخلة الأجزاء.

وهذا التصور يصدق- بحسب زعم فوكوياما- على فكرة (الديمقراطية الليبرالية). فقد انطلقت الولايات المتحدة، بإزاء تركة ما يقرب من نصف قرن من الحرب الباردة، على نحو ما يقول غرهام فولر- إلى وضع هدف الاستقرار فوق أي اعتبار في سياساتها تجاه العالم الثالث، وبعد أن شهد العالم، من خلال ما سمي بـ (النظام العالمي الجديد)- تبني (الديمقراطية) بوصفها النظام السياسي الذي ينبغي له أن يسود العالم. من هنا، عمل فوكوياما على استبعاد سائر قبائل التاريخية وأحل محلها نظاماً اقتصادياً اجتماعياً سياسياً ثقافياً يمكن أن يجيب على كل ما ينشأ من مشكلات. ولذا سيكون التاريخ- بتعبير فوكوياما- (مقطوعاً)، أي متاحاً من داخل النظام وممنوعاً من خارجه. يعد هذا الشعار من قبيل الحتم والضرورة. فهو يعد انهيار الكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة تاريخياً وإعلان انتصار الديمقراطية والمشروع الليبرالي نهاية للتاريخ، وإن سيادة الغرب الديمقراطي الليبرالي لم تصبح نهاية ولا مجال لتغيرات جذرية عميقة في التاريخ فقادم للإنسان، فالتغيرات القادمة لن تعدو تفصيلات، أو فرصة لشعوب أخرى للاستجابة والتمثل للنموذج النهائي، أي النموذج الغربي. غير أن هذا لا يعني توقف الأحداث المهمة في التاريخ، بل يعني أنه "لن يكون هناك أي تقدم أو تطور بعد ذلك فيما يتعلق بالمبادئ والمعتقدات والمؤسسات، وذلك بقدر ما تم فيه بلوغ الديمقراطية الليبرالية".

بمعنى أن فكرة (نهاية التاريخ) لا تدل على نهاية الحرب الباردة حسب، بل تدل، كذلك، على نهاية التاريخ بوصفه تأريخاً، وتدين بالوصول إلى نقطة النهاية في خط التطور الأيديولوجي للبشرية. إن هذه الفكرة ليست جديدة. فقد أعلن هيغل عن نهاية التاريخ على إثر معركة (يينا) في العام (1806). كما توسم ماركس في الشيوعية أن تكون نهاية للتاريخ. وقد حاول كلاهما أن يقدم صياغة نظرية لنهاية التاريخ بالاعتماد على أحداث سياسية محددة، من قبيل انتصار مبادئ الثورة الفرنسية وتوسيع حق الانتخاب للذين آمن وتأثر بهما هيغل، مثلما رأى ماركس أن فرانسا قد وصلت إلى حالة الانفجار بفعل تناقضاتها الداخلية، الأمر الذي سيؤدي إلى انبثاق مملكة الإنسان (الشيوعية). وقد أفاد فوكوياما من هذين الرأيين، فاتبع النطق الجدلي الهيغلي، لكنه ابتعد به عن الاستخدام الماركسي للمنطق نفسه. من هنا، كان استنتاج فوكوياما مؤسساً على أن معدلات التنمية في دول العالم الثالث كثيرة، وان كثيراً من دوله لن تتمثل القيم الديمقراطية التي ينشدها الغرب. وعلى هذا الأساس، يؤكد فوكوياما رجحان حصول التقاطع أو الصدام بين الدول الرافضة من جهة وسلوك الديمقراطيات الصناعية من جهة ثانية، مما سيؤدي إلى شطار التاريخ، وسيجعل العالم الثالث نهبا لصراعات دينية وقومية وأيديولوجية ساخنة. يقول فوكوياما: "إن القوى الاقتصادية ساعدت على ترسيخ دعائم النزعة القومية من خلال إحلال التحاجز الطبيعية، وخلقت كيانات ممركزة متجانسة لغوياً في مسار تلك العملية. وهذه القوى الاقتصادية نفسها تساعد في الوقت الحاضر على تفكك وانحلال التحاجز القومية من خلال إنشاء سوق واحدة عالمية متكاملة". وقد مثلت (محرقة حرب الخليج الثانية)، في حينها، نموذجاً بليغاً على توجه الغرب نحو مثل هذا التدخل من التدخلات، التي أنهت وحدة العالم الثالث، وأضعفت أو أدت التحرر الوطني فيه، وشتتت عهد إملا سلطة الاستعمار الجديد في صورته المتجددة التي يتزعمها الولايات المتحدة التي تهدف إلى احتثاث جذور المقاومة المحتملة لمشروع هيمنتها العالمي- تلك الجذور الكامنة في الهوية الدينية والقومية.

فوكوياما

وإذا كان هيغل لم يتوصل إلى خلاصة نهائية تمكنه من بلوغ اللحظة المطلقة، فإن فوكوياما فعل ذلك حين عد الديمقراطية الليبرالية هي هذه اللحظة المطلقة أو نقطة النهاية. وهذا لن يعني أن الليبرالية الغربية لن تواجه تحديات أخرى برزوال التحديين الفاشي والشيوعي، بل ثمة احتمال لبروز تحديين آخرين، هما- كما أسلفنا- التحدي القومي والتحدي الديني. وأية تلك ظهور الصحوة الدينية، لا الإسلامية حسب، بل المسيحية واليهودية أيضاً.

ولإعطاء تفسير منطقي لما قاله فوكوياما عن هذين التحديين، يمكن القول إن الشعوب تميل غالباً إلى الاعتقاد بفكرة (نهاية التاريخ) في حالتين: حالة الانتصار وحالة الانكسار. ففي الحالة الأولى، يكون التاريخ قد انتهى، بوصوله إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه البشر من رقي وحضارة وتطور، وهذا المعتقد يسود في الفلسفات القومية على نحو عام. وفي الحالة الثانية، يكون العالم على وشك النهاية، وهو ما نعثر عنه الفلسفات الدينية غالباً. ولذلك، ترجح وجهة نظر فوكوياما كفة انتصار الأفكار التي تشتمل على الهيمنة الاستعمارية للحضارة، والتي تتجاوز الإمبراطوريات التقليدية وسقوطها، والتي تعتمد- بالدرجة الأساسية- على فكرة الاستثمار الاقتصادي، إذ يمثل العالم الاقتصادي أحد المحركات الرئيسة في التطور التاريخي، هذا التطور الذي سيؤدي إلى الرأسمالية بوصفها نتيجة نهائية، بدلاً من الاشتراكية. وهكذا ستتمثل نهاية التاريخ بالديمقراطية الليبرالية في السياسة وبالرأسمالية في الاقتصاد. على أننا ينبغي أن نلاحظ هنا، أن فوكوياما يرفض التصور الدارويني الذي نادى به كل من شبنغلر وكاسيرر وشفايتزر، وما يرتبط به من مصادر القوة التقابلية، مهتماً، من جانبه، بالأفكار، أكثر من اهتمامه بالمؤسسات الاقتصادية المادية.

فإن انساع دائرة القطاع العام سيكون عقبة كؤوداً أمام (عولمة) الاقتصادات الحرة، وهذا هو الذي دفع ثاتشر- وكيل وزارة الخارجية الأمريكية في عهد رونالد كريستوفر- إلى عدم قبول تفاؤل فوكوياما بالانتصار، مع أنه قبل بفكرة وجود الميول نحو هذا النمط من قدرات الولايات المتحدة. وهذه الوضعية لا تعد سقوطاً للدولة أو الحضارة، ولكنها لا تعني أيضاً التفاؤل بأن نهاية التاريخ تقضي بأن تصبح الولايات المتحدة زعيمة للعالم. الآن الغرب- مع تبدلات عصور التنوير فالحداثة فالعلومانية- قد أصبح قوة تنزع إلى امتلاك الأفق كله. وعلى الرغم من التاريخية المحدودة للذات الغربية، فقد أصبحت حاملة لذلك التاريخ، بل أصبحت مجسدة للتاريخ نفسه، لأن هذا التاريخ- بحسب زعم الغرب- بدأ في الشرق وانتهى في الغرب، كحركة الشمس التي تبدأ من الشرق وتنتهي في الغرب... إنها فكرة نهاية التاريخ. ولكن لو تأملنا التشويش الفكري الذي يسود الغرب والتراجع الخلقي الواضح والمعيار المادي الذي يهدد أبسط متطلبات الإنسانية والحضارة، لو جدنا أنها جميعها أفقدته مقومات وجوده، فضلاً عن قيادته للعالم. وإذا كان هذا التوصيف ليس كافياً، فإن في التصورات الأوربية بإزاء الولايات المتحدة الأمريكية ما يدعم ذلك. إذ لم تصدر الانتقادات الأوربية للولايات المتحدة من المثقفين الأوربيين حسب، بل كذلك من رجال السياسة والرأي العام. فبالقدر الذي كان فيه من المفترض أن تكون نهاية التاريخ مكللة بانتصار القيم والمؤسسات الغربية عموماً، لا الأمريكية حسب، على نحو يجعل الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد السوق الخيارين الوحيدين القابلين للاستمرار، فإن هوة عميقة باتت تفصل الإدراكين الأمريكي والأوربي للعالم أحدهما عن الآخر، وأخذ الشعور بتضاؤل قيم الشراكة بينهما يزداد يوماً بعد يوم. من هنا، برزت مقولة (صدام الحضارات)، بصيغة أكثر رجاحة، معبرة عن تصور مستقبلي آخر جديد، راسمة معالم خريطة للعالم قائمة على هندسة للواقع ثقافية- حضارية، متخطية أطروحة (نهاية التاريخ)، مانحة عجلة الكونيالية (أو ما بعد الكونيالية) مبررات جديدة للصراع لم يتمكن فوكوياما من توظيفها. فقد أفصح هنتنغتون عن قلقه على مستقبل الغرب ومستقبل هيمنته الكونية، معتبراً أن السياسة الدولية، بعد انتهاء الحرب الباردة، صارت لتتحرك خارج حدودها الغربية، لتركز التفاعل بين الحضارة الغربية وحضارات غير غربية، إذ لم تعد شعوب هذه الأخيرة في تطور هنتنغتون- (موضوعاً للتأريخ)، على نحو ما يقول إدوارد سعيد، هدفاً للكونيالية الغربية، بل أصبحت ذاتاً للغرب، ومحركة للتاريخ، وصانعة له.

أوراق

صورة الصحّاف

حيدر سعيد

لا يزال اليوم الحرب مفتوحاً، ولا تزال صورها تعبث بأكوان الصمت القابعة فينا.

لا تزال الصور تشكل ما يبقى من الذاكرة: خطاب بوش الذي يعطي لصدام حسين مهلة يومين للتنحي عن السلطة، التظاهرات ضد الحرب في أوربا، قصف بغداد، الأسير العراقي الذي يحتضن ابنه، العناوين الأمريكية وهي تقلع للقصف، المؤتمرات الصحفية في قاعدة السيلية، القتلى على مقطوع الذراعين، الأسرى الأمريكان الذين عرضوا على شاشة تلفزيون العراق، إقلاع الجندة الأمريكية جيسيكا، العراقيون الذين يطاردون مليارين أمريكيين سقطت طائرتهما قرب نهر دجلة، اختراق القوات الأمريكية لبغداد، سقوط تمثال صدام حسين، إحراق مباني الدولة والسلب والنهب... صور وصور وصور.

هكذا باتت تتشكل الحرب... في صورتها التلفزيونية. ومع أني أتحفظ على التأويل الجارف بأن هذه الحروب (.. المعاصرة، مابعد الحداثية)، التي سميت (حروب الصورة)، هي حروب في المشهد أكثر منها في الواقع، وأنها- في جوهرها- حروب مصنعة تلفزيونياً، إلا أن لا أحد يستطيع أن ينكر أن الوقائع الصورية لهذه الحروب هي جزء حيوي من وقائعها الحقيقية، وربما ارتبط تاريخها ومنعطفاتها بصورة تلفزيونية ما. فقد كان قدر هذه الحروب أن تتزامن مع تطور تكنولوجيا الاتصال ونشوء المجتمعات الشهدية، وبالتالي، نشوء البث الفضائي والتغطية المباشرة للأحداث. وهكذا، كان جزء أساسي من وقائع هذه الحروب يقع في (الميديا)، إذا جاز لخيالنا أن يتصور ذلك.

وبين الصور المتلاحقة للحرب، تقف الصورة الأكثر فرادة، صورة وزير الإعلام العراقي السابق (محمد سعيد الصحاف): الوجه الأسمر، الشعر الأسود الفاحم الصبوغ، النظارات العلبية، البذلة العسكرية الخاكية اللون والبيريه السوداء، القاموس الخاص والتصريحات والبيانات والمؤتمرات الصحفية... تلك الصورة التي أخذت الساحة الأوسع من صورة الحرب وجعلت من صاحبها (رجل الحرب الأول) و (نجمها الأول)، بثقته الأكيدة بالنصر، وبسالته أمام أعتى قوة في العالم، بكبرياء العاجز في القهر، وانكساره التراجيدي بعد سقوط نظامه.

كان الصحاف، بهذا المشهد السالف، جزءاً من صورة الحرب... من مشهدها. كان بالأحرى، مشهداً تلفزيونياً، صورة فقط. والصورة- أية صورة- ليست عرضاً سلبياً ينتهي الرد بنهايته، فهي تخلق فضاء تفعاليا تمارس عبره الاستجابات وردود الفعال.

وقد عملت صورة الصحاف، بوصفه بطلاً تراجيدياً، على أن تجعل منه موضوعاً للتعاطف والمحبة. فانشئ موقع الكتروني لحبيبه، وقدمت عنه برامج تلفزيونية كثيرة، وصبح لعبة للأطفال، وأصبح فيلماً، وأصبح مسرحية. كان الصحاف ظاهرة بالفعل، وكانت الحرب نفسها (حرب الصحاف)، على نحو ما وصفت آخيراً.

غير أن ظاهرة الصحاف هي ظاهرة انفعالية بالدرجة الأولى، بما أنها تشكلت في الانفعالات والاستجابات وردود الفعال. وقد اكتسبت، بوساطة البث الفضائي، طابعاً عالمياً يتجاوز شخص الصحاف، إلا أنها لم تفهم إلا متجسدة في رجلها الحقيقي- (رجل الحرب الأول) و(نجمها الأول).

غير أن عالمية هذه الظاهرة لا تعني أنها اتخذت معنى واحداً.

شفافاً عند كل المثقفين، فلقد كانت طريقة التعامل مع (ظاهرة الصحاف) تتحدد بحسب الكونتكست التاريخية والسياسية والنفسية لـ (جماعات التلقي).

للاحظ أن التلقي الغربي كان يتعامل مع (الصحاف) بوصفه ظاهرة كاريكاتيرية- بالمعنى الدقيق- لأنه كان يمثل خط الفارقة www بين صورتين: صورته وهو يخطب ويصرح من جهة، وصورة القوات الأمريكية وهي تتقدم من جهة مقابلة. وهذا المحتوى الكاريكاتيري الساخر (الصحاف) ينتمي الى عصور أصبحت سحيقة بالنسبة للمتلقي الغربي. ولذلك، لم يكن (الصحاف) لديه (فكرة تروبحية) في سياق الطابع التراجيدي للمشهد الحرب فقط، بل إنه كان يؤدي وظيفة سايكولوجية أكثر أهمية- ولاسيما للمتلقي الامريكي- وهي أن العدو الذي تقاتله امريكا عدو كاريكاتيري، وأنه ينتمي الى عصور سحيقة كذلك.

وقد نقل الساسة الغربيون الذين كانوا يشكلون (المعارضة الغربية) هذا المحتوى الكاريكاتيري، ولكنهم وضعوه في سياق هجائي للنظام الغربي بأكمله. ولم يخرج الغربيون أنفسهم- وهم أول المعنيين بالحفنة والتاجر بهم دائماً- عن حدود هذا الشكل من التلقي، إلا أن الصحاف لم يكن لديهم كاريكاتيراً أحمر، بل أنه كان، أيضاً، آخر الأقنعة لقبيحة الدكتاتورية.

غير أن الشأن لم يكن كذلك لدى المتلقي العربي، فقد ملحت الذات العربية، المهزومة والتائهة، الى أن تكون حرب العراق حرب كرامة لها، وقد تجسدت هذه الرغبة في الصحاف / الظاهرة، الذي تكفل باعادة الكرامة للذات العربية- وان كانت كرامة في الهواء- وتكفل بأن يصنع للجماهير العربية خيال المقاومة- وان كانت مقاومة في الكلام- فكان صانع الانتصارات والمقاومة للجماهير العربية وبطلاً قومياً، في وقت تحتاج فيه هذه الجماهير الى انتصار ما، وان كان من هواء وكلام وورق.

فئة قليلة من المثقفين العرب تعاملت مع (الصحاف) بوصفه كاريكاتيراً أو نقلت طبيعة المتلقي الغربي له لأنها وجدت فيه خلاصة مكثفة لسلوك المؤسسة الاعلامية العربية. وبالتالي، كان التأكيد على كاريكاتيرية الصحاف، عند هؤلاء، شكلاً من أشكال الانتقام من هذه المؤسسة، حيث أصبح الصحاف رمزاً لها.

إن ثمة أربعة تعامل مع الصحاف / الظاهرة ومع الحرب التي سميت بلسمه.

ولكن، وفي الحلة الصاعقة من (حرب الصحاف)، في البقعة المخفية من صورة والعابه، في الجانب المسكوت عنه من صورة البطل القومي والتراجيدي معاً، في لحظة النسيان من مسرحية الصحاف، كان ينام عذاب العراقيين وضحاياهم وتلفهم وفرحهم بالخلاص من الدكتاتورية، التي حجبتها صورة الصحاف، بسالته وتكساره، ومثلما حجبتها صور النهب والسرقة والتدمير. لم يكن العراقيون شيئاً أثير المتلقي التلفزيوني، الا في ذلك المشهد المختزل (الفول: المشهد show)، الذي قد تعاد للعالم في لحظة سكرانه لينشط شعور المثقفة لديه. وخلف الصورة- خلف الصورة حتماً- كنا ننام على دمائنا وخرابنا، التي كانت حقيقة صارخة، لا صورة فقط.

لا يزال اليوم الحرب مفتوحاً، وها نحن نكتب عن (الصحاف) بعد سبعة أشهر من سقوطه وسقوط نظامه.

والكتابة قد تكون ثأراً شخصياً للذات، ورغبة من رغباتها. فهل نجعل الكتابة عن (الصحاف) هجاء جديداً للنظام السابق- وقد أصبح في مجال التأريخ واستنفدنا فورة هجائه، أم استهلاكاً داخلياً وقد خرج من حقل الاستهلاك، أم استعادة لكاريكاتير تأريخي- وقد انتهى معنى المفارقة فيه؟

لكن الكتابة (تعليم أو enhance)... يحرر ذاكرتنا المأزومة من روائب الدكتاتورية، ومن هذا النمط من الاعلام، للسيس، والخنع، والكاذب، والذليل، والمتزلف، الذي يستخف بمشاعر الجماهير، ويمنحهم انتصارات من ورق ومقاومة من خيال... نكتب عن (الصحاف) لنتحرر من حقبة بأكملها من حقب الذات العربية والمجتمع العربي والسياسة العربية والثقافة العربية.

هاهي رابع مقالة تقدمها (الدى) عن (الصحاف).

هانحن نحاول أن نتحرر.